

محضر جلسة مداولات مجلس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بتاريخ 13 ماي 2022

انعقد، يوم الجمعة 13 ماي 2022 ابتداء من الساعة العاشرة و25 دقيقة صباحا، بقاعة الاجتماعات بالمقر المركزي للهيئة الكائن بالبحيرة 2، مجلس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بتركيبته الجديدة المعلن عنها بمقتضى الأمر الرئاسي عدد 459 لسنة 2022 المؤرخ في 9 ماي 2022 والمتعلق بتسمية أعضاء مجلس الهيئة وتبعاً لأداء اليمين القانونية بتاريخ 12 ماي 2022، وذلك بحضور السادة الآتي ذكرهم:

عن مجلس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات (7):

- السيد فاروق بوعسكر: رئيس مجلس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات،
- السيد سامي بن سلامة: عضو مجلس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات،
- السيد محمد التليلي منصري: عضو مجلس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات،
- السيد الحبيب الربيعي: عضو مجلس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات (حضر الاجتماع عن بُعد)،
- السيد ماهر الجديدي: عضو مجلس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات،
- السيد محمود الواعر: عضو مجلس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات،
- السيد محمد نوفل الفريخة: عضو مجلس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

عن الجهاز التنفيذي للهيئة (3):

- السيد عمر بوستة: المدير التنفيذي للهيئة العليا المستقلة للانتخابات،
- السيد رضا ميساوي: رئيس الوحدة المركزية للعمليات الانتخابية،
- السيد محمد علي بلغيث: مقرر الجلسة.

جدول الأعمال:

- عرض مشروع روزنامة الاستفتاء،
- عرض المخطط العمليّاتي.

مداولات الجلسة:

افتتح السيد فاروق بوعسكر، رئيس مجلس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات الجلسة، مرحباً بكافة الأعضاء القدامى والجدد، مشيداً بما تتضمنه التركيبة الجديدة للهيئة من كفاءات وطنية عالية وفي اختصاصات شتى، متمنياً للجميع السداد والتوفيق في مهامهم الجسيمة، مستهلاً بذلك سلسلة من جلسات مجلس الهيئة. وأعلن عن إقرار المجلس البث المباشر لمداولاته على الصفحة الرسمية للهيئة على شبكة التواصل الاجتماعي فايسبوك، فضلاً عن إتاحة محضر الجلسة مفصلاً وفي ظرف وجيز للعموم على شبكة فايسبوك

ونشر المداولات بالموقع الإلكتروني للهيئة وبالراند الرسمي للجمهورية التونسية طبقا للقانون، وأحال الكلمة إلى السيد رضا ميساوي لتقديم عرضه حول الإعداد لتنظيم الاستفتاء الوطني لسنة 2022، ليتفاعل الأعضاء بشأنه لاحقا.

واستهل السيد رضا ميساوي، رئيس الوحدة المركزية للعمليات الانتخابية عرضه بتقديم بسطة حول المسار الانتخابي بصفة عامة، تمحورت خصوصا حول المحاور المبينة أسفلهذا:

- الهيكلية العامة للهيئة العليا المستقلة للانتخابات في محيط تنظيم الاستفتاء، وذلك من حيث مختلف مكوناتها وعلاقتها بالشركاء،
- مراحل المسار الانتخابي الكلاسيكي ومخرجاته الأساسية والتأكيد على الترابط الوثيق في ما بينها،
- بيان اختلاف تناول المسار الانتخابي باعتباره روزنامة انتخابية وتناوله كمخطط عملياتي،
- المقاربة الشاملة لتقديم الخدمات الانتخابية،
- حتمية النجاح في تنظيم الاستحقاقات الانتخابية.

كما أشار إلى عددٍ من المعطيات الإحصائية الخاصة بالتسجيل تبعا لآخر عملية تحيين للسجل الانتخابي بتاريخ 31 ديسمبر 2021، مبرزا مختلف الفوارق بين قوائم الناخبين وسجل الناخبين. وأوضح أنّ العدد الحالي للمسجلين بالسجل الانتخابي يبلغ 7.007.810 مسجلا، في حين يبلغ العدد الحالي للمسجلين في السجل الانتخابي المؤهلين للتصويت في الاستفتاء 6.940.579 مسجلا.

وفي سياق تفاعله مع العرض المقدم، أكد السيد سامي بن سلامة، عضو مجلس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، متوجّها إلى عموم الناخبين نظرا للبتّ المباشر لمداولات المجلس، على ضرورة إثبات الاستقلالية المطلقة لمجلس الهيئة ولجهازها التنفيذي على حدّ السواء، وتبعا لذلك فإنه يتعين اتّخاذ الإجراءات المستوجبة في هذا الإطار، ومن ذلك إرساء آليات واضحة ودقيقة لضمان الاستقلالية والنزاهة والشفافية، مذكّرا بما تضمّنته النقطة السابعة من الفصل الثالث من القانون الأساسي المتعلّق بالهيئة التي تبرز أهمّ الأدوار الموكلة لها، وذلك من حيث وضع آليات التنظيم والإدارة والرقابة الضامنة لنزاهة الانتخابات والاستفتاءات وشفافيتها. هذا وشدّد على استقلاليته الذاتية واعتزازه بالانتماء إلى هيئة 2011 وفرض استقلالية الأعضاء والإدارة الانتخابية. كما بيّن ضرورة التدقيق في سجلّ الناخبين وفي الحياد المطلق والتامّ لأعوان الجهاز التنفيذي مركزيا وجهويا، وذلك تبعا للاستقلالية التامة لهيئة الانتخابات وعدم خضوعها لأية جهة كانت وتعاملها مع جميع الأطراف على قدم المساواة. وشكر الهيئة المتخلفة وعلى رأسها السيد نبيل بفون على الدور الهام الذي قامت به رغم الأخطاء المرتكبة والانتقادات الموجهة، منوها بالنجاحات المسجلة لا سيّما في ما يتعلّق بالعدد الهام للمسجلين الذي بلغ مليون ونصف مسجلا جديدا خلال سنة 2019 عقب إطلاق حملة تسجيل حقيقية. وخصّص إلى التأكيد على ضرورة دعم المشاركة والتمثيلية وكسب معركة إدماج المواطنين واسترجاع الثقة في الهيئة وحمائيتها من أيّ اختراق.

ولدى تعقيبه على ذلك، أكد السيد رئيس الهيئة، حرص جميع الأعضاء على ضمان استقلاليّتهم الذاتية، فضلا عن دعم الاستقلالية والعُلوية الفعلية للهيئة، التي ستعمل جاهدة على إنفاذ القانون على الجميع دون تمييز أو محاباة، وذلك خلال كافة مراحل المسار الانتخابي وخاصة إبّان الحملة الانتخابية، على أن يتمّ إثبات

ذلك لاحقاً بمفعول الممارسة، مشيراً أن مسألة الاستقلالية تُعد ذاتية ومؤسسية بالأساس ومشدداً على نزاهة كافة الاستحقاقات الانتخابية التي نظمتها الهيئة منذ سنة 2011. كما أكد على قبوله تولي رئاسة الهيئة بعد تردد، وكذلك الشأن بالنسبة لبقية الأعضاء، وذلك من باب المسؤولية تبعاً لجسامة المهمة وحساسية الظرف باعتبار أن الأمر لا يتعلق بمدّة العضوية الجديدة المحددة بأربع سنوات، مثمناً تلاحق كافة الخبرات والكفاءات منذ سنة 2011.

وفي سياق متصل، استفسر السيد محمود الواعر، عضو مجلس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عن المؤشرات والمعايير التي من شأنها إنجاح أي مسار انتخابي يهدف العمل على توخيها وبلوغ الهدف المنشود، وذلك في إطار العقد المبرم بين أعضاء الهيئة وعموم الناخبين.

وردًا على ذلك أوضح السيد رضا ميساوي، أنه سيتم التطرق لاحقاً لمختلف المعايير والمؤشرات، مشيراً إلى انفتاح الإدارة وقابليتها الدائمة للتطور والارتقاء بالأداء وحرصها على ضمان الاستقلالية والنزاهة وتحملها المسؤولية كاملة وبمفردها خلال مرحلة ترجمة صوت الناخب إلى نتائج حقيقية، مبرزاً نجاعة الهيئة في تحقيق ذلك خلال كافة الاستحقاقات المنقضية، مبيّناً ضرورة بذل الجهد لحماية صوت الناخب المدلى به في كنف الحرية. وأردف السيد سامي بن سلامة قائلاً أن المسألة لا تتعلق بحشو الصناديق والتلاعب بإرادة الناخبين، وإنما تتصل بتفادي الهيئات الانتخابية المتعاقبة بعد هيئة 2011 اتخاذ القرارات المتعلقة بإلغاء النتائج، والاكتفاء بإحالتها إلى القضاء دون الفصل فيها من قبل هذا الأخير، على غرار ملف التزكيات المزورة، مبرزاً ضرورة اتخاذ القرار الملائم في الوقت المناسب للحيلولة دون تغيير نتائج الانتخابات.

ومن جانبه، عبّر السيد ماهر الجديدي، عضو مجلس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عن اعترازه بانضمامه للعمل صلب هذه المجموعة، مؤكداً على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار للملاحظات المثارة من قبل السيد سامي بن سلامة باعتبارها قضايا تهم الرأي العام، فضلاً عن الحرص على إيجاد حلول عملية لها. وتساءل حول الأعمال المنجزة من قبل الهيئة لتجاوز بعض الإشكاليات المرتبطة بالسجل الانتخابي وتفادي التشكيك في مصداقيته من قبل عموم الناخبين، وذلك من حيث إدراج الوفايات وأسماء متكررة وتسجيل ناخبين بأرقام بطاقات تعريف غير صحيحة.

وتعقيباً على ذلك، أوضح السيد عمر بوسنة، المدير التنفيذي للهيئة أن تسجيل الناخبين يُعدّ إرادياً وفقاً لما يضبطه القانون، كما يتمّ التحيين بصفة دورية ومتواصلة بالتنسيق مع مختلف الإدارات العمومية ذات الصلة. وفي رسالة طمأنة لعموم الناخبين، أشار إلى مخرجات المهمة الرقابية 2016-2018 المجراة من قبل محكمة المحاسبات التي اطلعت، بمناسبة تنظيم الهيئة للانتخابات البلدية لسنة 2018، على السجل كاملاً وأجرت التقاطعات اللازمة وتبين لها عدم وجود إمضاءات لأشخاص متوفين صلب السجلات الموضوعية على ذمة الناخبين في مكاتب الاقتراع. وفي ذات السياق، أكد السيد رئيس الهيئة أن تقرير محكمة المحاسبات منشور ويمكن الاطلاع عليه، وعرّج على إمكانية ورود أسماء لأشخاص متوفين صلب قوائم الناخبين يوم الاقتراع، وذلك تبعاً لعدم جواز حذف أي اسم خلال الفترة الفاصلة بين ضبط القوائم النهائية للناخبين ويوم الاقتراع والتي تُقدّر بثلاثة أشهر وتشهد حدوث وفيات بطبيعة الحال، ولا يجوز الحذف إلا في إطار التحيين الدوري للسجل. وفي هذا الصدد، أكد السيد ماهر الجديدي على ضرورة اعتماد خطة اتصالية جديدة للهيئة موجهة إلى

